كلمة ونص

يونس خلف

نظراً لضيق الوقت.!

حتى في الزمن الجميل كنا نسمع عبارة (نظراً لضيق الوقت نعتذر عن تقديم تمثيلية السهرة لهذا اليوم).
يبدو أنه لم يبق إلاّ الوقت نفسه لم يتهرب من مسؤولياته بذريعة ضيق الوقت.
في برامج التلفزيون مهما كان الحدث كبيراً أو الحوار غنياً، فجأة ينتهي كل شي نظراً لضيق الوقت.
في الاجتماعات الدورية لطالما سمعنا: دعونا نستعجل بالتفقد وجمع الاشتراكات مباشرة نظراً لضيق الوقت.
حتى في المؤتمرات السنوية يأتي المسؤول ليطلب الحديث في بداية المؤتمر ويذهب نظراً لضيق الوقت لديه.
وإذا أتيح لمواطن أن يتصل مع مسؤول لشرح معاناته يقال له: من الأخر ماذا تريد نظراً لضيق الوقت لدى الأستاذ المسؤول.
لقد أصبح ضيق الوقت شماعة للهروب من تحمل المسؤولية ومن قول الحقيقة، ومن يشكّ ضيق الوقت يعلم أن الوقت لا يتكيّف مع الفرد، بل على الفرد أن يتكيّف مع الوقت.
ويعلم أنه يمكن ضبط الوقت عن طريق التخطيط والتنظيم والتنسيق، ويعلم أيضاً أن هناك المهم والأهم والأكثر أهمية، الأمر الذي يتطلب ترتيب الأولويات.
وليس هناك من لا يعلم أن أي نشاط يستهلك أكثر من الوقت المخصص له، لذلك ينبغي على الفرد عند جدولة نشاطاته أن يخصص لكل عمل يود أن يقوم به أكثر من الوقت الأساس الذي يستلزمه وبالتالي النجاح الحقيقي هو في استثمار الوقت إن توفرت الإرادة والخبرة.
الذين يشتكون من ضيق الوقت يتجاهلون أن الأوقات واللحظات السعيدة تمر بشكل سريع والأوقات واللحظات الحزينة تمر بشكل بطيء وإن قيمة الوقت لا تقاس بالساعات والدقائق وإنما بالناتج النهائي لأي عمل.
يبدو أن أصل الحكاية فشلنا في إدارة الوقت وأهميته، وفي النظر إلى الوقت.
قيمة الوقت تكمن في نتائج العمل الذي قمت به خلال أيام أو ساعات وليس عدد هذه الأيام والساعات.
لكن كيف يقوم بتنظيم وإدارة الوقت من ليس لديه هدف يريد الوصول إليه ولا يتعدى تفكيره تعبئة الوقت فقط.

مشروع لترحيل النفايات في المزة ٨٦ ومناطق السكن العشوائي في دمشق

المكتب التنفيذي لدمشق يطرح ساحة الكراجات في سوق الهال بالزبلطاني بالمزاد العلني

الوطن

وافق المكتب التنفيذي لمحافظة دمشق خلال اجتماعه برئاسة محافظ دمشق محمد طارق كريشاتي على عدم اعتبار إغلاق الشرفات بمادة البلور (سيكوريت القابل للطي) مخالفة تستوجب الضبط في معاملات إفراز وتصحيح أوصاف العقارات والترميم والتراخيص الإدارية ضمن محافظة دمشق بشرط عدم إزالة الجدار الفاصل بين الشرفة والغرفة.
ووافق المكتب على طرح ساحة الكراجات في سوق الهال بالزبلطاني بالمزاد العلني على بدل استثمار سنوي.
كما وافق المكتب على منح ترخيص إداري لافتتاح مخبر التقنيات الذكية معهد لغات (مخبر لغوي) بمنطقة المزة.
ووافق المكتب التنفيذي على طلبات مؤسسة الرضا الخيرية بمنحها ترخيصاً للقيام بأنشطة ترفيهية ضمن مقرها في دمشق والجمعية العامة لرعاية وتأهيل المصابين بالألغام في القنيطرة بالموافقة على جمع التبرعات في محافظة دمشق بموجب إيصالات محددة القيمة خلال العام الجاري وجمعية إشارة للصم والبكم في القنيطرة بالموافقة على جمع التبرعات في محافظة دمشق بموجب إيصالات محددة القيمة خلال العام الجاري.
كما وافق المكتب على تأسيس مؤسسة باسم (التكافل للتنمية والتطوير) يتناول نشاطها محافظتي دمشق وريفها، وطلب شركة MTN على دخول حافلة إلى مدينة دمشق القديمة ووقوفها في ساحة الجامع الأموي لتقديم خدمات الهاتف الخليوي للمشتركين في الموقع المذكور.
كما صدق المكتب على عقد مشروع استثجار «بوب كات» عدد ٦ لتجميع وترحيل الأتربة والأنقاض المختلطة بالنفايات في المزة ٨٦ ومناطق السكن العشوائي في دمشق.

بانياس تعيش تحت غمام المحطة الحرارية ومصفاة النفط

رئيس مجلس المدينة لـ«الوطن»: نتوقع إيرادات بـ٣ مليارات ليرة

طرطوس- ربا احمد

اشتكى عدد من أهالي بانياس لـ«الوطن»: سوئها الطرقات وامتلاءها بالحفر والجور ومن غياب المنصفات والأشجار التجميلية للأرصفة، كما أن الحدائق في حالة يرثى لها وهي خالية من الألعاب أو الخدمات العامة كالحمامات.
وأشار البعض إلى مشكلة التوسع العشوائي من دون أي تنظيم ضمن نظام ضابطة البناء وغياب تخطيط التقريعات الطرقية، مما شوه الجزء الجديد من المدينة ناهيك عن مشكلة توضع الإنارة بالطاقة البديلة في شوارع دون الأخرى من مجلس المدينة، وبالمقابل فإن اللجان المشكلة من مجلس مدينة بانياس لم تستطع أن تضبط الأسواق وبقيت الأسعار في حالة فوضى عارمة وكل يغني على ليلاه، مطالبين بمشتّات حيوية ويعتبرون أن المدينة نائمة لا يوجد اهتمام بالقطاع السياحي فيها فلا يوجد منتجعات شاطئية أو فنادق تنعش الوضع الاقتصادي فيها.
وهو حال وزارة الإدارة المحلية التي لم تنظمها وتهتم بها كمدينة متوسطية بل حرمت من ريع منشآتها الاقتصادية والصناعية من جهة وعاشت وسط دخان المحطة الحرارية وروائح مصفاة بانياس من دون أي ميزات ولو بالحد الأدنى.
وأشاروا إلى إن من تضررت منازله بالزلزال لم يجد أي عون على الرغم من المطالبات بالتشبيك مع المجتمع الأهلي لمساعدة المتضررين ومن هم بحاجة لترميم منازلهم، لأن الناس غير قادرة على دفع ملايين الليرات للتدعيم.
رئيس مجلس مدينة بانياس بشار حمزة الذي بين لـ«الوطن» أن الاعتمادات المالية السنوية غالباً كانت ضعيفة قياساً بحجم الحاجات الأساسية التي من المفترض البدء فيها، ولذلك توجهت المدينة خلال السنة الماضية إلى البدء بالمشاريع الاستثمارية لتكون عوناً للمدينة، فكان أن بني محال تجارية في السوق الرئيسي وإكساء بناء تجاري على العقار ١٣٥ ذات الملكية العامة وهو يتألف من ٦٦ مقسماً تجارياً وهو في المرحلة الأخيرة للاستلام وهو ما سيشكل رافداً كبيراً للمجلس، إضافة إلى دراسة مجموعة من المشاريع التنموية والسياحية وإعداد دفاتر الشروط لها ولكن سيقف التمويل عقبة كبيرة أمامها.

وأوضح أن المدينة لم تحصل إلا على ٤٠٠ مليون ليرة كإعانة وزارية وهي لا تشكل شيئاً قياساً بحجم الخدمات المطلوبة ولكن بالمقابل من المتوقع وصول الإيرادات إلى ٣ مليارات كحد أدنى سواء من المشاريع الاستثمارية أم رخص البناء وغيرها.
وستكون أبرز المشاريع الخدمية التي سينفذها مجلس مدينة بانياس هو إكساء بقميص إسفلتي كامل لبعضها وصيانة وتأهيل للمتخربة منها للبعض الآخر، ويتم تأهيل مشاريع الصرف الصحي فقط بعد تعليمات نقل الأمر لمصلحة وزارة الموارد المائية، بينما الإنارة الشارعية تتركز على الطاقة البديلة حيث ستقوم إحدى المنظمات بإنارة معظم شوارع المدينة بالطاقة البديلة قريباً.
وعن إمكانية التشبيك مع المجتمع الأهلي لتنفيذ خدمات للمدينة وتلبية مطالب المتضررين بالزلزال بالمساندة بالتدعيم، لفت حمزة إلى أن مبادرات المجتمع المحلي تركزت على تكريم عمال المدينة بشكل دوري وإنارة أحد الشوارع فقط.
وعن عدم جمالية وتنظيم البناء في المدينة رغم أنها جديدة، وعن شكوى المواطنين من التوسع العشوائي، أوضح حمزة أنه يتم العمل على تحديث نظام ضابطة البناء ولكن أوقف ببلاغ مجلس الوزراء الأخير، إضافة إلى دراسة توسيع المخطط التنظيمي للمدينة، متسائلاً عن سبب المركزية بهذه الأمور! حيث قانون الإدارة المحلية الجديد والحكومة دوماً تدعو للامركزية وعلى الرغم من ذلك فإن نظام ضابطة البناء والمخطط التنظيمي بحاجة للجان إقليمية ومراسلات واجتماعات وسنوات من الأخذ والرد.
وعن دور المجلس بضبط الأسواق، أكد أن عملاً بالمرسوم رقم ٨ وتعليماته التنفيذية شكل المجلس لجاناً محلية موزعة على جميع قطاعات المدينة والريف ومكونة من أعضاء مجلس المدينة ولجان الأحياء إضافة إلى الضابطة العدلية لمديرية التجارة الداخلية التي تتلقى البلاغات والشكاوي بشكل مباشر أو عن طريق ديوان المجلس إلى جانب الجولات الدورية لمراقبة التزام الفعاليات التجارية بالتسعيرة والمواصفات وغيرها من المخالفات التموينية.
وعن سبب سوء حالة الحدائق، ردّه حمزة إلى نقص العمالة التي لم ترفد بأي عامل منذ عام ٢٠١١ ما أدى لنقص حاد فيها سيما نتيجة تسرب العمال بسبب ضعف الأجور وصعوبات النقل، فكان أن تراجع عدد عمال النظافة والصيانة والزراعة في المدينة وبدا عجزها عن تأمين البديل لأنها عاجزة عن إقامة مسابقة أو التعاقد مع العمال من قبلها وانتظار المركزية بالأمر بالرفع من وجود ٧٠ شاغراً باعتمادات متوفرة.
وأضاف: وهو حال الآليات أيضاً التي وصلت إلى التنسيق والتهالك فمعظمها من أعمار ٤٥ سنة ولم تعد تفيد الصيانات بتشغيلها بل تشكل كلفاً زائداً، فالمدينة لم ترفد بآلية منذ عام ٢٠١١ فأصبحت غير قابلة للإصلاح، والمدينة تحتاج لترحس وقلاب وضاغطة قمامة وباغر.

مناورة فاشلة في شراء لباس المدارس قبل الموسم

تكلفة الطالب نصف مليون ليرة! مواطنون: سنضطر لسحب قروض!

اللاذقية - عبير محمود

تستمر هجمات الأسعار بنهش جيوب ذوي الدخل المحدود بشكل يومي وربما آني في عديد من المواد، ما جعل مواطنين يحاولون توجيه ضربة استباقية في مستلزمات المدارس هذا العام من خلال البدء بالبحث عنها قبيل موعد طرحها العلني في الأسواق.
وتحدث عدد من أهالي محافظة اللاذقية لـ«الوطن»، عن محاولاتهم الفاشلة في المناورة على تجار المستلزمات المدرسية، مبينين أنهم ومن خلال جولات متعددة بالأيام القليلة الماضية على محال الألبسة وجدوا بعض «الصداري والقمصان الملونة «زهري وأزرق» بأسعار تبدأ من ٨٥ ألفاً حتى ١٥٠ ألف ليرة للقطعة الواحدة».
واعتبر معتز -موظف- بأنه لا يمكن للمواطن أن يتذاكى على التاجر ويحاول شراء أي مادة قبل أوانها إلا ويكون التجار في المرصاد ليطرح على سبيل المثال عدداً من قطع اللباس المدرسي من صناعة العام الماضي بأسعار السوق الرائجة اليوم ليكسب جولة أخرى ضد جيوبنا!.
وأردف بأنه تفاجأ بوجود قمصان لون أزرق بأسعار مرتفعة جداً عن العام الماضي لزوم المدرسة لأولاده بصفي السادس والسابع، وقال: (القميص الواحد يزيد على راتبي بـ٤٥ ألف ليرة، (أجره الشهري ١٠٥ آلاف ليرة) فكيف سأشتري قميصين وبنطالين وحذائين وحقيبتين وقرطاسية وغيرها؟! لا شك أنني سأضطر لسحب قرض!
وفي جولة على بعض المحال التي بدأت بطرح المستلزمات المدرسية، رصدت «الوطن» سعر الصدرية بين ٦٥ – ١٠٠ ألف ليرة، القميص المدرسي بين ٦٠ – ٩٠ ألف ليرة، البنطال المدرسي بين ٧٠ – ١٥٠ ألف ليرة، في حين لم يتم طرح السترة «الجاكيتات المدرسية».
وعن أسعار الأحذية، فتبدأ من ٧٥ – ٢٠٠ ألف ليرة حسب النوع والجودة، في حين تبدأ أسعار الحقائب من ٧٠ – ١٦٠ ألف ليرة حسب المقاس والجودة.
وتساءلت إحدى السيدات وهي تقوم بحسبة بسيطة لتكاليف شراء الألبسة المدرسية لأولادها الثلاثة، لتقول إن تكلفة الولد منهم تتجاوز نصف مليون ليرة في حال كان الشراء «من قريبه» دون احتساب القرطاسية والحذاء! متسائلة من أين سيدبر المواطن الفقير حاجيات أولاده المدرسية هذا العام؟
من جهتهم، بيّن عدد من أصحاب محال الألبسة في اللاذقية لـ«الوطن»، أن ارتفاع الأسعار عن العام الماضي قد يصل إلى الضعف ومنه إلى الضعفين في بعض المستلزمات عند طرحها بالكامل مطلع الشهر القادم، وذلك وفق ما نقلوا عن تجار الألبسة الذين طلبوا منهم استجرار المواد حالياً قبل تضاعف سعرها عليهم في الفترة القادمة.
وذكر عدد من أصحاب المحال بأن المواد المطروحة حالياً قليلة والطلب كبير وهذا أمر يحدث لأول مرة، فلا عادة للعائلات أن تشتري اللباس المدرسي بهذه الأيام وإنما يتم الانتظار لعروض شهر أيلول، قائلين: إن المواطنين يخشون ارتفاع الأسعار المتتالي لكل المواد ويفضلون شراءها هذه الفترة ليكون «المكسب معهم» وفق رأيهم.